الإصدار الحادي عشر
(2025/11)
سبتمبر 2025

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

جهود بنك الكويت المركزي في دعم التحـــول الرقمـــي للقطاع المصرفي

الفهرس

المقدمة	1
جهود بنك الكويت المركزي في دعم التحول الرقمي للقطاع المصرفي	2
أولًا: تطور نظم المدفوعات في بنك الكويت المركزي	3
ثانيًا: استراتيجية صياغة المستقبل	15
ثالثًا: تعزيز الأمن السيبراني كركيزة أساسية للتحول الرقمي	16
رابعًا: الخدمات والمنتجات الرقمية	18
خامسًا: إطار العمل المصرفي الرقمي	20
سادسًا: مركز الابتكار "ولوج"	23
سابعًا: انطلاق خدمة الدفع الآني (ومض) في دولة الكويت	25
ثامنًا: إصدار مسودة الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking Framework)	26
الخاتمة	28
أبرز المستجدات الاقتصادية والمالية والمصرفية المحلية	29

مقدمة

يكتسب التحول الرقمي أهمية خاصة بالنظر إلى تأثيره الاقتصادي المباشر، إذ يسهم في رفع كفاءة الأنشطة المصرفية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحفيز الإنتاجية، مما ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي العام. كما يؤدي التحول الرقمي إلى تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، بما يعزز من قاعدة المشاركة الاقتصادية ويدعم نمو الطلب المحلي.

ومع اتساع نطاق الاقتصاد الرقمي الذي يشكل نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2024، بحسب الإحصاءات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، تتزايد فرص خلق قطاعات اقتصادية جديدة للنمو، وتوليد وظائف نوعية عالية القيمة في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا المالية والبرمجة وتحليل البيانات، كما يسهم في الحد من الاقتصاد غير الرسمي عبر دمج المزيد من المعاملات ضمن الأطر النظامية للدولة، مما يُحسّن من كفاءة السياسة المالية ويعزز الإيرادات العامة. فضلًا عن ذلك، يوفّر التحول الرقمي بيئة أكثر شفافية وتكاملًا، تسمح بتخصيص أفضل وأكثر فعالية للموارد، وتعزز من قدرة صانعي السياسات على تطوير أدوات اتخاذ القرار، بما يدعم الاستقرار المالي والنمو المستدام.

علاوة على ذلك، يُعد التحول الرقمي بوابة لتعزيز التكامل والاندماج مع الأنظمة المالية والقطاعات المصرفية الخارجية، من خلال توحيد المعايير التقنية، وتيسير تبادل البيانات والمعاملات العابرة للحدود، وتعزيز التعاون في مجالات مثل الامتثال، والأمن السيبراني، والدفع الإلكتروني. ويُسهم هذا التكامل في رفع كفاءة تدفقات رأس المال والاستثمار، وتوسيع فرص التمويل الخارجي، وزيادة جاذبية السوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي وتعميق الانفتاح المالي.

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الإصدار لتسليط الضوء على جهود **بنك الكويت المركزي** في دعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي المحلي، ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء قطاع مالي متطور ومرن، وقادر على مواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث وتعزيز تنافسيته إقليميًا ودوليًا.

جهود بنك الكويت المركزي
في دعم التحول الرقمي للقطاع المصرفي

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التقنية والابتكار، وانطلاقًا من أهمية التحول الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وتنافسيته واستدامته، فقد حرص بنك الكويت المركزي على دعم التحول الرقمي وتعزيز الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي لضمان تحول رقمي آمن ومستدام، بما يعزز من كفاءة النظام المالي، ويرفع من جودة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور، ويُسرّع من تبني التكنولوجيا المالية الحديثة. وفي هذا التقرير، نعرض الجوانب الرئيسية لدور البنك المركزي في هذا السياق الحيوي:

أولاً: تطور نظم المدفوعات في بنك الكويت المركزي

قبل تطبيق نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) في عام 2004 ونظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات في عام 2015، كان اعتماد بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية في تنفيذ المدفوعات على استخدام الشيكات والتأكيدات الورقية (رسائل وتيليكس)، وبعدها نظام (SWIFT)، وهو نظام مراسلة عالمي للتعاملات المالية يجمع البنوك في مختلف دول العالم، أما بالنسبة لعملية المقاصة وتسوية الشيكات الورقية بين البنوك فكانت تتم يدويًا من خلال تبادل المغلفات عن طريق بنك الكويت المركزي.

1960

- تم إنشاء مجلس النقد الكويتي بموجب المرسوم الأميري رقم 41 لسنة 1960 تمهيدًا لإصدار الدينار الكويتي الذي طرح للتداول في أبريل 1961.

- شكّل مجلس النقد نواة بنك الكويت المركزي، ومع تنامي القطاع المصرفي الكويتي خلال عقد الستينيات من حيث عدد البنوك وحجم نشاطها، تأسس بنك الكويت المركزي في 30 يونيو 1968 بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

1979

تم تشغيل أول صراف آلي وإصدار أول بطاقة مصرفية بلاستيكية في دولة الكويت، وقد مثل هذا الإنجاز نقلة نوعية، أسهمت في تسهيل الخدمات البنكية للعملاء في البنية التقنية المالية.

1992

تأسست شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (K-net) بمشاركة البنوك المحلية، لتوفير مجموعة متكاملة من خدمات المدفوعات المصرفية من خلال شبكة متطورة اعتمدت على أعلى المعايير الدولية الآمنة.

1993

تم تطبيق نظام (SWIFT) في دولة الكويت، مما ساعد على تيسير تنفيذ المعاملات المالية وتحويل الأموال، وتمكين التواصل فيما بين البنوك بطريقة آمنة وفعالة.

1994

أُدخل نظام نقاط البيع (Point of sale)، مما أتاح معالجة المدفوعات والمعاملات الإلكترونية للعملاء باستخدام بطاقات الائتمان أو الخصم. وشكل هذا النظام خطوة هامة نحو تسهيل المعاملات التجارية وتحسين كفاءتها في دولة الكويت.

1997

تم تدشين شبكة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-Net) لربط أجهزة السحب الآلي (Automated Teller Machine, ATM) فيما بينها، وذلك بهدف إعطاء الفرصة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأطراف المشاركة في الشبكة للاستفادة من هذه الخدمة.

1998

تم تقديم أول خدمة مصرفية إلكترونية عبر الإنترنت (Internet Banking)، حيث سهلت هذه الخدمة على العملاء الوصول إلى حساباتهم، وإجراء المعاملات المالية، وإدارة أمورهم المالية من خلال منصات الإنترنت.

2004

- شهد القطاع المصرفي نقلة نوعية في تطور نظم المدفوعات من خلال تدشين نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) والذي تم تطبيقه وفق أعلى المعايير الدولية الخاصة بالبنية التحتية لأسواق المال (BIS/PFMIs)، ويستند إلى نظام التسويات الآنية الإجمالية للمدفوعات (Realtime Gross Settlement-RTGS)، حيث يتيح النظام التسوية الفورية والنهائية للمدفوعات فيما بين المشاركين من خلال شبكة سويفت، وذلك بمشاركة البنوك المحلية في دولة الكويت وبنك الكويت المركزي كمشارك ومشغل للنظام. كما تم إصدار القواعد التنظيمية لنظام (KASSIP) والإجراءات التشغيلية في سنة 2004 وتم تحديثها في عام 2010.

2009

- شارك بنك الكويت المركزي في تطوير نظام الخزينة الموحد لصالح وزارة المالية بغرض إدارة النقدية في المالية العامة، وتم تطبيق النظام على مراحل بدءًا من عام 2009 مع وزارة المالية، وذلك سعيًا لتحقيق نقلة نوعية لإدارة السيولة النقدية في وزارة المالية لتمويل المصروفات ولتسريع عمليات الدفع للوزارات والجهات الحكومية وفق التفويض المالي الممنوح من قبل وزارة المالية للجهات الخاضعة لنظام الخزينة الموحد.

2010

- تم تطبيق مبادئ الدفع للبطاقات ذات الشريحة (Euro Pay, Master Card & Visa, EMV Chips) في مختلف قنوات الدفع، من خلال أجهزة نقاط البيع (POS) التي تدعم بطاقات الدفع ذات الشريحة، وأجهزة الصراف الآلي (ATMs)، بحيث تدعم آلية التصديق والتحقق من المعاملات التي تتم من خلال بطاقات الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية.

- تم تقديم أول خدمة مصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking).

2011

تم تطبيق نظام "آيبان" IBAN بدولة الكويت (رقم الحساب المصرفي الدولي International Bank Account Number)، الذي يحقق التوحيد الدولي لهيكلة الحسابات المصرفية بما يمكّن الأنظمة التقنية لدى المصارف من تحقيق عنصري السرعة والدقة عند تنفيذ التحويلات المالية.

2014

تم تدشين خدمة شبكة نقاط البيع الخليجية (GCC-NET) لبطاقات السحب الآلي الصادرة من البنوك العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بين كل من دولة الكويت ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر، حيث توفر الخدمة شبكة من نقاط البيع والصراف الآلي دون وسطاء، بما يضمن سرعة العمليات ودقة تسويتها بين البنوك العاملة في ظل أحكام وقواعد وضوابط فنية وقانونية معتمدة من مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس.

2015

أطلق بنك الكويت المركزي نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات (Kuwait Electronic Cheque Clearing system)، وهو نظام لتقاص الشيكات المحررة بالدينار الكويتي إلكترونيًا من خلال تحويل أصل الشيك إلى الصيغة الإلكترونية لاستخدامها في عملية المقاصة الإلكترونية وذلك لتحصيل قيمة الشيك لحساب المستفيد وإيداعه بحساب العميل خلال نفس اليوم بدلاً من ثلاثة أيام كما في نظام المقاصة اليدوي سابقًا. وتم تطبيق النظام وفق الممارسات العالمية المطابقة لمعايير السلامة والأمان. هذا، وتتمثل مسؤولية بنك الكويت المركزي بتشغيل وإدارة النظام حيث يقوم بعمليات الخصم والإيداع في حساب البنوك المحلية في نظام (KASSIP) بشكل مباشر وفقًا لصافي مركز التسوية. كما تم إصدار القواعد التنظيمية لنظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات والإجراءات التشغيلية.

2017

تم تطبيق تقنية التواصل قريب المدى (Near Field Communication-NFC) في دولة الكويت، التي تتيح لنقـاط البيـع قبول الدفع بدون تلامس، من خلال البطاقات التي تدعم هذه التقنية.

NFC

2018

- **أصدر بنك الكويت المركزي** تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال **إلى مزاولي أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم، وذلك في إطار القانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الإلكترونية، والذي أسند للبنك المركزي صلاحية الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال بدولة الكويت، بالإضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في الشأن .**

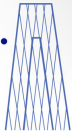

- **تم** إصدار وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية للابتكارات التقنية، **وذلك لدعم المبادرات المبتكرة في مجال التقنيات المالية وتنظيمها رقابيًا بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي. حيث تم استحداث وحدات تنظيمية جديدة لدى بنك الكويت المركزي للتقنيات المالية والإشراف على نظم المعلومات والوسائل التكنولوجية المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية.**

2019

تم إطلاق نظام الكويت للخدمات المصرفية الإلكترونية **(Kuwait Electronic Banking Services System)، حيث يسعى هذا النظام إلى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للوزارات والجهات الحكومية من خلال تنفيذ التحويلات المالية الخاصة بهذه الجهات بالدينار الكويتي آليًا وبشكل آني، بما يرفع الكفاءة ويخفض النفقات التشغيلية ويوفر الوقت والجهد على جميع المتعاملين في نظم المدفوعات. كما تم إصدار القواعد التنظيمية والإجراءات التشغيلية لنظام الكويت للخدمات المصرفية الإلكترونية.**

2020

- **تم الانتهاء من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت، حيث ساعد هذا الإطار في تعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع، والسعي المتواصل للاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي.**

- **أعلن بنك الكويت المركزي** ربط أجهزة نقاط البيع في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية من خلال شبكة نقاط البيع الخليجية **(GCC-NET)**، **مما يتيح لعملاء البنوك سداد ثمن مشترياتهم في البلدين مباشرة عبر شبكة المدفوعات الخليجية بعد أن تم في وقت سابق ربط خدمة نقاط البيع مع كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر في عام 2014.**

2021

قام بنك الكويت المركزي بتطوير نظام الكويت التلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) مع تغيير أوقات عمل النظام، حيث يتم ربط البنوك المشاركة من خلال شبكة بنك الكويت المركزي (CBK-Net)، وهي شبكة خاصة واسعة النطاق مملوكة لبنك الكويت المركزي تتمتع بمستوى أمني عالٍ تسمح بتبادل رسائل الدفع وفق المعيار الدولي (ISO20022)، ومشفرة بأحدث التقنيات الأمنية ومعايير السلامة، وتعمل بكفاءة مضاعفة من حيث عدد العمليات وسرعة تنفيذها. وفي هذا الإطار، حرص بنك الكويت المركزي على اتباع المعايير الدولية الخاصة بالبنية التحتية لأسواق المال لبنك التسويات الدولية (BIS/PFMIs).

2022

- **أعلن بنك الكويت المركزي عن البدء في** تطبيق نظام المدفوعات الخليجية الآني (أفاق) **في دولة الكويت من خلال توفير نظام تسوية آنية بين البنوك المركزية الخليجية، وذلك بهدف دعم التعامل بالعملات المحلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى تسهيل عمليات المقاصة والتسويات المالية وضمان سرعة إتمام التحويلات المالية.**

- **قام بنك الكويت المركزي بتمكين الجهات الحكومية من استخدام** نظام الكويت للخدمات المصرفية الإلكترونية للعملة الأجنبية (KEBSS) **لإجراء التحويلات المالية واستلام الرد آلياً دون الرجوع إلى بنك الكويت المركزي، كما تم إصدار القواعد التنظيمية والإجراءات التشغيلية لنظام الكويت للخدمات المصرفية الإلكترونية للعملة الأجنبية.**

2023

- **في إطار السعي والتطوير الدائم وضمن رؤية بنك الكويت المركزي في تطوير عمل نظم المدفوعات قام بنك الكويت المركزي** بتمديد أوقات عمل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين **(KASSIP)** ونظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات **(Kuwait Electronic Cheque Clearing system)** بساعة إضافية بنهاية يوم العمل وذلك في (مايو 2023). كما قام البنك المركزي في (سبتمبر 2023) بتمديد إضافي ثاني لساعات عمل الأنظمة، بالإضافة إلى قيامه بتمديد إضافي ثالث لساعات عمل الأنظمة بهدف تطوير الخدمات المصرفية بالدولة في (ديسمبر 2023).
- **قام بنك الكويت المركزي** بتمديد أوقات عمل نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات **(Kuwait Electronic Cheque Clearing system)** لساعتين إضافيتين بحيث تكون جلسة تقديم الشيكات إلى الساعة 2:30 مساءً وجلسة الرد على الشيكات إلى الساعة 3:30 مساءً بهدف رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.
- **تم** إصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال **معدلة بذلك ماصدر من تعليمات في عام 2018**، حيث تضمنت المتطلبات التي يجب على المؤسسات المالية، سواء القائمة أو الناشئة، استيفاؤها لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني وفقًا لخمسة أنواع من التراخيص تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط، بالإضافة إلى مجموعة من الضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها من قبل تلك المؤسسات أثناء ممارسة النشاط، وذلك في مجالات الحوكمة والإطار العام لإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك بهدف تعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت، وبما يساهم في فتح المجال لتقديم خدمات الدفع الآجل – (Buy Now Pay Later BNPL)، ضمن إطار رقابي وتنظيمي يحدد التدابير اللازمة لحماية حقوق العملاء.
- **بدأ بنك الكويت المركزي العمل على** تطوير نظام الكويت الوطني للمدفوعات **(KNPS)** بنسخته الثانية، حيث يتضمن حزمة من المشاريع التي ستساهم بشكل كبير في تطوير خدمات نظم المدفوعات في دولة الكويت وفق أعلى المعايير الدولية.
- **تم** انضمام الشركة الكويتية للمقاصة في نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين **(KASSIP)** بحيث تكون أول مؤسسة مالية مشاركة في النظام.

2024

- بناءً على توجيهات بنك الكويت المركزي تم إطلاق نظام الدفع الآني "وميض" من قبل شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (K-net) وبمشاركة البنوك الكويتية لتوفير خدمة دفع إلكترونية جديدة للعملاء الأفراد في دولة الكويت، لإجراء تحويلات مالية آنيًا عبر التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالبنوك على مدار الساعة، وذلك مواصلةً لنهج بنك الكويت المركزي الثابت في تبني أحدث التقنيات وتطوير خدمات ونظم الدفع في دولة الكويت، إيمانًا بأهميتها في تعزيز كفاءة ومرونة التعاملات المالية بما يلبي احتياجات الجمهور وتماشيًا مع رؤية دولة الكويت نحو مستقبل رقمي متطور.

- تم تمديد أوقات عمل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) لمدة ساعتين إضافيتين لتكون ساعات عمل النظام بدءًا من الساعة 7 صباحاً حتى الساعة 7:15 مساءً، وقد ساهم تمديد الوقت في تحسين جودة العمل وتلبية احتياجات المستفيدين وهم عملاء البنوك بتحويل المبالغ لساعتين إضافيتين.

وميض
WAMD

2025

- تم تشغيل ساعات عمل نظام الكويت التالي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) ونظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات (KECCS) خلال عطلة نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية وذلك على النحو التالي:

  - نظام الكويت التالي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين: من الساعة 7:00 صباحًا وحتى الساعة 11:15 مساءً.
  - نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات: يمكن للبنوك تقديم شيكات العملاء على مدار 24 ساعة، ولتحصيل الشيك في نفس اليوم فإن آخر وقت لتقديمه يكون حتى الساعة 7:00 مساءً والرد عليه حتى الساعة 8:00 مساءً، ولا يشمل ذلك شيكات بنك الكويت المركزي.

- تم إطلاق استخدام الغرض من التحويلات المالية في دولة الكويت ليتم استخدامه في العمليات المالية في أنظمة الدفع الوطنية، حيث تعد رموز الغرض من التحويلات المالية وسيلة لتحسين وتعزيز كفاءة تنفيذ عمليات التحويلات المالية في أنظمة المدفوعات، وتعمل على تبسيط عملية الدفع من خلال توحيد الرموز الخاصة بالغرض من التحويلات المالية.

- تماشيًا مع رؤية البنك المركزي لتعزيز الابتكار تمت إستضافة فعالية تعريفية في يونيو 2025 للإعلان عن مشروع حلول الدفع العاجل، وهو مشروع بارز ضمن برنامج البنك لتسريع المبادرات.

- اطلق البنك المركزي "برنامج تسريع مبادرات درع الاحتيال" وهو مبادرة استراتيجية تهدف إلى الكشف عن الإحتيال المالي الإلكتروني والوقاية منه وزيادة الوعي المجتمعي في القطاع المالي.

- تم إطلاق مشروع الخدمات المصرفية المفتوحة لمواكبة التقدم في مجالات التقنيات المالية الحديثة.

- تم تطوير تقنية مبتكرة لتوليد مفاتيح التشفير الإلكتروني والتي تمثل نقلة نوعية في مجال حماية البيانات وتعزيز أمن المعلومات.

ومن ذلك يتضح أن بنك الكويت المركزي يشكّل حجر الزاوية في قيادة التحول الرقمي للقطاع المصرفي والخدمات المصرفية الإلكترونية على مدى عقود، حيث شهدت هذه المسيرة تطورًا تدريجيًا يعكس التزام البنوك المحلية بتوفير الخدمات المصرفية الرقمية منذ عام 1979، وازداد انتشارها كما هو موضح في الشكل التالي:

تطور الخدمات المصرفية الرقمية في **البنوك المحلية**

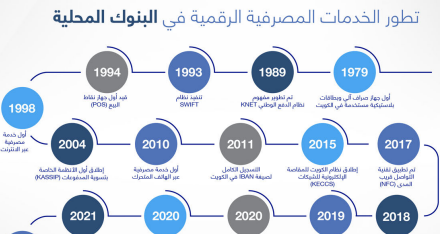

ويعكس هذا التطور المستوى المتقدم الذي تتمتع به دولة الكويت التي يوليها بنك الكويت المركزي أهمية خاصة في إطار سعيه الدؤوب إلى تبني أفضل الممارسات في مجال التقنيات المالية الحديثة لاسيما نظم الدفع والتسوية الإلكترونية بما يوفر خدمات متطورة تتمتع في الوقت ذاته بأعلى قدر من الأمان.

ثانيًا: استراتيجية صياغة المستقبل

في إطار الحرص الدائم لبنك الكويت المركزي على متابعة مسيرة القطاع المصرفي الكويتي، ودعمه لما حققه هذا القطاع من نجاح وتميز على المستوى الإقليمي، وسعيًا لاستدامة هذا النجاح في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي فرضتها تطورات أوضاع الاقتصاد العالمي، وثورة التقنيات المالية الحديثة، والتغيرات المتسارعة في توقعات العملاء واحتياجاتهم، من خلال مواجهة تلك التحديات عبر تبني أساليب ورؤى جديدة تنسجم مع المستقبل، وما يصاحب ذلك التحول من ابتكار في المنتجات والخدمات وتطوير الكفاءة التشغيلية للبنوك، فقد أصدر بنك الكويت المركزي تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية في عام 2019 بشأن إعداد استراتيجية تتضمن رؤية كل بنك وأهدافه نحو كيفية تطوير المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة باستخدام التقنيات المالية الحديثة وذلك لخدمة المجتمع، على أن تعتمد هذه الاستراتيجيات من مجالس إدارات البنوك وتخضع لمراجعة دورية نصف سنوية من قبل البنك المركزي بهدف التقييم والتطوير المستمر.

ثالثًا: تعزيز الأمن السيبراني كركيزة أساسية للتحول الرقمي

أصدر بنك الكويت المركزي الإطار العام لمتطلبات الأمن السيبراني للتعامل مع المخاطر السيبرانية للقطاع المصرفي، وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت، والذي يسهم في تطوير ومراقبة نظم الحماية المطبقة من خلال دراستها وتقييم أهميتها وتقدير المخاطر المتوقعة وتقديم الحلول التقنية أو التشغيلية التي تساهم بدورها في إدارة المخاطر بفعالية وكفاءة. ويجري حاليًا العمل على الانتهاء من تحديث الإطار ليواكب التطورات التكنولوجية والرقابية حول العالم.

كما ألزم بنك الكويت المركزي البنوك المحلية بالحصول على شهادة ISO 27001 الخاصة بإدارة أمن المعلومات، وتشكيل فريق مختص بعضوية البنوك المحلية برئاسة بنك الكويت المركزي لمتابعة هذه الجهود. هذا بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات الهادفة لحماية شبكة (SWIFT) عبر اشتراط الامتثال لمعايير الأمن العالمية وذلك بهدف حماية هذه الشبكة الحساسة باعتبارها البنية التحتية لكافة التحويلات المحلية والدولية في القطاع المصرفي سواء في دولة الكويت أو في الخارج.

وقد ساهمت توجيهات بنك الكويت المركزي، خاصةً في مجالي الأمن السيبراني والتحول الرقمي، في تهيئة البنوك المحلية لتبنّي بنية تحتية مرنة وآمنة، حيث أثبتت جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020 جاهزية كل من بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي للتعامل مع الأزمات، وقدرة البنوك على مواصلة التعاملات المالية من خلال تمكين العملاء من إجراء معظم معاملاتهم المصرفية من خلال القنوات الرقمية، دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

كما أدت الجائحة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي، وزيادة الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية

ففي عام 2020

ارتفعت المدفوعات عبر الإنترنت بنسبة

%121 من حيث القيمة

و

%89 من حيث عدد المعاملات

نتيجة تدابير الإغلاق والحظر وتحول الأفراد والشركات إلى استخدام القنوات الرقمية. في المقابل، تراجعت العمليات النقدية من خلال أجهزة الصرف الآلي بنسبة

%23.6 من حيث العـــدد

و

%19 من حيث القيمة

مما يعكس نجاح البنوك في تقليل الاعتماد على النقد وتحقيق تحول فعلي نحو البيئة الرقمية.

منذ يونيو 2020 وحتى يونيو 2025

ارتفعت المدفوعات عبر الإنترنت بنسبة

%202.9 من حيث القيمة

و

%204.7 من حيث العدد

بينما ارتفعت العمليات النقدية من خلال أجهزة الصرف الدلي بنسبة

%18.5 من حيث القيمة

و

%42.1 من حيث العدد

ويوضح الجدول التالي تطور أنظمة الدفع الإلكتروني:

(القيمة بالمليون دينار)

بيان	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع	10587.6	9354.1	13432.8	16135.2	17106.1	18351.2
قيمة المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية	2286.6	6093.3	10391.0	14757.8	17554.0	18803.2

رابعًا: الخدمات والمنتجات الرقمية

في إطار جهوده لدفع عجلة الابتكار وتعزيز التنافسية، وافق بنك الكويت المركزي خلال الفترة من عام 2018 وحتى منتصف عام 2025 على 361 منتجًا وخدمة رقمية جديدة، ساهمت بشكلٍ ملحوظ في تعزيز تجربة العملاء عبر تطبيقات الهواتف الذكية دون الحاجة إلى زيادة أفرع البنوك، ومن بينها ما يلي:

فتح حسابات جديدة (Digital on Boarding)

خدمة تُمكّن العملاء من فتح حساباتهم المصرفية إلكترونيًا من خلال المنصات الرقمية للبنوك، والتحقق من هويتهم من خلال الربط مع تطبيق هويتي، مما يسهل للعملاء الوصول للخدمات المصرفية دون الحاجة للزيارة الشخصية للفروع.

خدمة "اعرف عميلك" إلكترونيًا (e-KYC)

خدمة تتيح التحقق من هوية العملاء رقميًا عند فتح الحسابات الجديدة أو عند تحديث بياناتهم بشكل دوري، بما يضمن الالتزام بمتطلبات العناية الواجبة، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تحويل الأموال محليًا ودوليًا

خدمة رقمية تتيح للعملاء إجراء تحويلات مالية داخلية وخارجية بسهولة وسرعة عبر المنصات الرقمية للبنوك، باستخدام أنظمة مختلفة تدعم تلك التحويلات.

منح القروض وبطاقات الائتمان

خدمة تُمكّن العملاء من التقديم على القروض الشخصية أو بطاقات الائتمان إلكترونيًا، بحيث يتم مراجعة التقييم الائتماني للعميل وبعد ذلك يتم الموافقة على طلبه من خلال أنظمة البنك ودون الحاجة للتواصل المباشر مع العميل أو زيارة الفرع.

استخدام الخدمات السحابية التي تدعم العمليات المصرفية والعمليات الأساسية المساندة للقطاع المصرفي مثل:

نموذج (Infrastructure as a Service - IaaS)

وهي خدمات البنية التحتية، التي تمكّن البنوك من بناء بنى تحتية عالية الكفاءة، وذلك للمساهمة في خلق بيئة تجريبية للابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المختلفة.

نموذج (Platform as a Service - PaaS)

أي خدمات المنصات، التي تقدم منصات عامة لإدارة البيانات وتحليلها، أو تطوير التطبيقات واختبارها آمنيًا، أو حتى الأنظمة التعليمية التي تتيح لمستخدميها تجربة البرمجيات والتدريب الفعلي على الأنظمة المختلفة.

نموذج (Software as a Service -SaaS)

وهو النموذج الأكثر استخدامًا، أي خدمات التطبيقات، التي تعد أحد الممكنات الأساسية للتحول الرقمي وتسهم في تسريع وتيرة جهود التحول الرقمي وتحقيق الكفاءة والمرونة التشغيلية، من خلال العديد من الأنظمة المختلفة عبر الإنترنت دون الحاجة لشراء أجهزة متخصصة تشغل تلك الأنظمة، وتتراوح تلك الأنظمة بين أنظمة الإنتاجية اليومية، أو الأنظمة المؤسسية لدعم القرارات وإدارة الموارد المؤسسية، والأنظمة الخاصة بإدارة العمليات للقطاعات المختلفة مثل إدارة المشاريع، وإدارة علاقات العملاء، و الإدارة القانونية وإدارة الأصول المالية وغيرها.

خامسًا: إطار العمل المصرفي الرقمي

في إطار جهود بنك الكويت المركزي المستمرة لتحفيز الابتكار وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، تم وضع إطار العمل المصرفي الرقمي في عام 2022 لتنظيم وتسهيل الخدمات المصرفية الرقمية، حيث يتيح هذا الإطار الجديد المجال لتأسيس بنوك رقمية قائمة بذاتها وفق ثلاثة نماذج على النحو التالي:

1 وحدة مصرفية رقمية

وهي وحدة أعمال مصرفية رقمية ضمن بنك الكويت الوطني وتستهدف العملاء الشباب.

بنك وياي: وحدة مصرفية ضمن بنك الكويت الوطني وتستهدف العملاء الشباب.

بنك تم: وحدة مصرفية ضمن بيت التمويل الكويتي وتستهدف شريحة العملاء الشباب.

تطبيق SiDi: تطبيق رقمي تابع لبنك وربة، والذي يستهدف شريحة العملاء من ذوي الدخل المحدود.

وتقدّم هذه الوحدات الرقمية مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات الرقمية، وتختلف وفقًا لنماذج أعمالها، وتشمل فتح الحسابات، وتقديم القروض، وإصدار البطاقات المصرفية بمختلف أنواعها، والتحويلات المحلية والدولية، إلى جانب العديد من الخدمات والمزايا الأخرى.

كما أن هناك عددًا من الطلبات الأخرى قيد الدراسة لوحدات مصرفية رقمية جديدة من المتوقع أن يتم إطلاقها قريبًا.

2 الصيرفة كخدمة

وهي شراكة بين بنك مرخص ومشاركين آخرين في المجال الرقمي، وهي بمثابة اتفاقية للاستعانة بمصادر خارجية حيث يقوم بموجبها الطرف الآخر بتقديم خدمات مصرفية للعملاء من خلال البنك دون الحاجة إلى الدخول في إجراءات طويلة ومكلفة للحصول على ترخيص افتتاح بنك. ويستفيد العملاء من هذا النوع من البنوك بحصولهم على خدمات مالية مبتكرة وبتكاليف أقل.

3 بنك رقمي مستقل

يعد هذا البنك إضافة جديدة إلى القطاع المصرفي المحلي حيث يتم تأسيس بنك رقمي مستقل بالكامل دون الحاجة لوجود كيان تقليدي مسبق له. وعادةً ما يعمل البنك الرقمي المستقل بموجب ترخيص بنك عام ويوفر خدمات رقمية كاملة تعتمد في الغالب على الأنظمة السحابية.

ومن جانبٍ آخر، شهدت الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة نماذج لبنوك رقمية منها بنوك لم تنجح في نماذج أعمالها على سبيل المثال نماذج البنوك التالية: Synapse في الولايات المتحدة، وRuukyg Nur في ألمانيا، وXinjag في أستراليا، حيث أن بعض النماذج اندفعت نحو التوسع دون امتلاك نموذج أعمال مستدام أو قاعدة رأسمالية كافية، مما أدى إلى تعثر عملياتها وتجميد أموال العملاء، وأثر سلبًا على ثقة الجمهور في هذا النوع من الخدمات، كما تبين أن الاعتماد الكبير على مزودي خدمات الصيرفة كخدمة (BaaS) من دون أطر رقابية متكاملة قد ساهم في خلق فجوات محاسبية ومخاطر تشغيلية معقدة، لم تكن بعض البنوك قادرة على التعامل معها بالفعالية المطلوبة.

إضافة إلى ذلك، كشفت تلك التجارب عن أوجه قصور في الحوكمة، والشفافية تجاه العملاء، ومحدودية خطط استمرارية الأعمال، إلى جانب اعتماد بعض النماذج على استراتيجيات تسويقية تهدف إلى التوسع السريع دون وجود قدرات كافية لإدارة المخاطر أو توليد إيرادات حقيقية، وتبرز هذه العوامل أهمية تطوير إطار رقابي متكامل يأخذ في الاعتبار الخصائص الفنية والتشغيلية للبنوك الرقمية، بما يضمن سلامة واستقرار النظام المالي ويحمي مصالح العملاء.

وبناءً على ذلك، يرى بنك الكويت المركزي أن تطوير البيئة التنظيمية للبنوك الرقمية يتطلب اتباع نهج تدريجي ومدروس يوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الاستقرار المالي، وذلك وفق التوصيات الصادرة من بنك التسويات الدولية BIS[1]، ويشمل ذلك تعزيز الرقابة على نماذج الأعمال، والتحقق من استدامتها المالية والتشغيلية، وضمان وجود آليات فعّالة لإدارة المخاطر وتسوية العمليات، هذا، وانطلاقًا من حرص بنك الكويت المركزي على الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز سلامة القطاع المصرفي، فقد اتبع البنك المركزي منهجية التدرج في تأسيس البنوك الرقمية من خلال نموذج "الصيرفة كخدمة"، والذي من شأنه تقليل المخاطر التي قد تنشأ في حال عدم نجاح نموذج تأسيس بنك رقمي وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على النظام

1 Basel Committee on Banking Supervision (BIS), Digitalisation of finance, 16 May 2024. https://www.bis.org/bcbs/pub/d575.pdf

المصرفي، بالإضافة إلى إمكانية الدخول في سوق العمل بشكل أسرع واختبار العمل المصرفي الرقمي كمرحلة أولى قبل البدء بتأسيس البنك الرقمي، ويجري حالياً استكمال المتطلبات اللازمة لإطلاق هذا النموذج لعدد من المتقدمين.

كما يؤكد بنك الكويت المركزي أن الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي القائم في دولة الكويت مُهيّأ لاستيعاب نماذج الأعمال المصرفية الرقمية، ويمتلك من المرونة والكفاءة ما يمكنه من مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية حقوق العملاء.

سادسًا: مركز الابتكار "ولوج"

في عام 2023، تم تأسيس مركز الابتكار "ولوج" وذلك بهدف دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في التقنيات المالية. ويوفر "ولوج" بيئة تفاعلية لتطوير واختبار حلول مبتكرة في عدة مجالات كالذكاء الاصطناعي والرقمنة والأمن السيبراني والتكنولوجيا التنظيمية، مع التركيز على البحث والتطوير (R&D) لاستكشاف الاتجاهات والتقنيات الناشئة في القطاع المالي والمصرفي.

وفي ضوء حرص بنك الكويت المركزي على تمكين التقنيات في المالية الحديثة في دولة الكويت بما يعزز طرح نماذج أعمال مبتكرة، فقد أنشأ البنك المركزي منصة (Sandbox) لتشجيع الابتكار المالي ضمن بيئة رقابية مرنة. تتيح هذه البيئة لشركات التكنولوجيا المالية والمصارف تجربة منتجات وخدمات جديدة تحت إشراف البنك المركزي دون المخاطرة بالنظام المالي. وقد نجحت هذه المنصة في اجتذاب عدد من الشركات الناشئة لتقديم حلول مبتكرة في مجالات المدفوعات، والإقراض، والخدمات المصرفية المفتوحة.

وفي هذا السياق، تم تدشين برنامج "تسريع المبادرات" والذي يهدف إلى دعم الأفراد الكويتيين الطموحين من ذوي الأفكار الخلاقة التي من شأنها أن تعود بالنفع على القطاع المصرفي والمالي. كما يسهم البرنامج في تعزيز ريادة الأعمال في البيئة المحلية من خلال خلق فرص حقيقية للمشاركين، عبر منظومة متكاملة من الدعم والتوجيه، تعني بصقل أفكارهم وتحويلها لمشاريع ناجحة ضمن مسارات محددة مسبقًا.

وانطلاقًا من هذا البرنامج، شُكّل فريق عمل ضمن برنامج تسريع المبادرات، والذي يجمع بين القدرات الفنية والتجارية القوية لتطوير حلول الدفع الآجل (BNPL) الذي ضُمم خصيصًا للقطاع المالي الكويتي. وبعد الانتهاء من جميع مراحل البرنامج، تمت دعوة العديد من الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي للمشاركة في هذا البرنامج وذلك من خلال فعالية تعريفية في يونيو 2025 أقيمت بمقر البنك للإعلان عن مشروع حلول الدفع الآجل، وهو مشروع بارز ضمن برنامج البنك المركزي لتسريع المبادرات.

وبالتوازي، أطلق بنك الكويت المركزي في عام 2025 "برنامج تسريع مبادرات درع الاحتيال" وهو مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الكشف عن الاحتيال المالي الإلكتروني والوقاية منه وزيادة الوعي المجتمعي في القطاع المالي بهذا الشأن. ويضم هذا البرنامج البنوك ومزودي خدمات الدفع والمبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية بهدف تطوير حلول مبتكرة لحماية المعاملات المالية والعملاء. ومع الزيادة الملحوظة في الهجمات الاحتيالية، تأتي هذه المبادرة لضمان حماية المستهلك ودعم الامتثال الرقابي وتشجيع الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية.

وتعزيزًا للدور الحيوي الذي يقوم به مركز الابتكار "ولوج" في تحفيز الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات، قام مركز الابتكار "ولوج" بتطوير تقنية مبتكرة لتوليد مفاتيح التشفير الإلكتروني، والتي تمثل نقلة نوعية في مجال حماية البيانات وتعزيز أمن المعلومات.

وتعد هذه التقنية تجسيدًا لرغبة البنك في خلق بيئة رقمية آمنة وداعمة للتقنيات المتقدمة والتي تعتمد على توليد العشوائية من بيانات غير تقليدية تتسم بدرجة عالية من التعقيد وصعوبة التنبؤ بها، ويتم معالجتها وتحويلها إلى تدفقات رقمية تُستخدم لاستخراج العشوائية، التي تُدمج لاحقًا مع مصادر أخرى للعشوائية الآمنة التي يولدها نظام التشفيل، ما ينتج عنه مفاتيح تشفير قوية غير قابلة للتنبؤ، وتتسم بالتوازن بين العشوائية التقليدية وغير التقليدية، وتعزز من أمن الأنظمة الرقمية في مختلف المجالات.

وتم هذا الإنجاز بجهود وطنية خالصة من موظفي بنك الكويت المركزي ضمن منظومة الابتكار المؤسسي للبنك، حيث تم استكمال إجراءات تسجيل النظام "كملكية فكرية" لدى الجهات الرسمية، وذلك تأكيدًا على مكانة بنك الكويت المركزي كمؤسسة رائدة في دعم التحول الرقمي وخلق بيئة ديناميكية آمنة ومحفزة على التطوير والابتكار.

سابعًا: انطلاق خدمة الدفع الآني (ومض) في دولة الكويت

وافق بنك الكويت المركزي على إطلاق خدمة الدفع الآني "ومض" كخدمة دفع إلكترونية جديدة للعملاء الأفراد في دولة الكويت في عام 2024، ويأتي ذلك ضمن سعيه الدائم لتطوير خدمات القطاع المصرفي والبنى التحتية لنظم المدفوعات في دولة الكويت وفقًا لنهجه الثابت في تبني أحدث التقنيات، وتطوير خدمات ونظم الدفع في دولة الكويت، إيمانًا بأهميتها في تعزيز كفاءة ومرونة التعاملات المالية، بما يلبي احتياجات الجمهور وتماشياً مع رؤية دولة الكويت نحو مستقبل رقمي متطور.

هذا، وتوفر خدمة "ومض" للعملاء الأفراد إمكانية إجراء تحويلات مالية آنيًا عن طريق تطبيقات الهواتف النقالة والمواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك، وذلك بحد أقصى تبلغ قيمته ألف دينار كويتي للعملية الواحدة، و3 آلاف دينار كويتي لإجمالي العمليات للمرسل في اليوم الواحد، على ألا يتجاوز إجمالي قيمة العمليات للمرسل في الشهر الواحد مبلغ 20 ألف دينار كويتي. وقد بلغ عدد العملاء المسجلين في الخدمة نحو 1.56 مليون عميل، وفيما يلي رسم بياني يوضح النمو الملحوظ في استخدام خدمة "ومض" منذ إطلاقها:

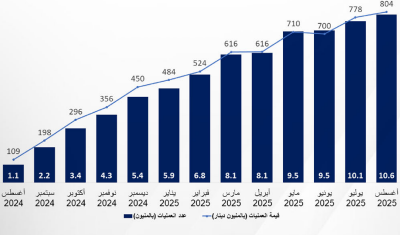

ثامنًا: إصدار مسودة الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking Framework)

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة التقدم في مجالات التقنيات المالية الحديثة، تم إطلاق مشروع الخدمات المصرفية المفتوحة بمبادرة من بنك الكويت المركزي لتنظيم نشاط الخدمات المصرفية المفتوحة من خلال إعداد مجموعة من التشريعات الرقابية والمعايير الأمنية والتقنية والتشغيلية وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، لتمكين البنوك المحلية وشركات التقنيات المالية من تقديم الخدمات المصرفية المفتوحة في دولة الكويت.

وتمثل الخدمات المصرفية المفتوحة أسلوبًا جديدًا في القطاع المصرفي والمالي، حيث تمكن البنوك المحلية من مشاركة البيانات بشكل آمن مع مقدمي الخدمات المصرفية المفتوحة المصرح لهم من بنك الكويت المركزي لطرح منتجات وخدمات مبتكرة في دولة الكويت، وذلك بناء على موافقة صريحة من العملاء، وتتضمن تلك الخدمات والمنتجات توفير معلومات موحدة للعملاء بشأن حساباتهم المصرفية لدى البنوك المحلية وتتبع المصروفات وتحديد خطط الإنفاق والادخار وتسريع العمليات ذات العلاقة بالقروض وخطابات الضمان، وإتاحة الفرصة للاطلاع على المنتجات والخدمات المصرفية والمقارنة بينها بما يمكن العميل من اختيار الأنسب، بالإضافة إلى إنشاء أوامر الدفع من الحسابات المصرفية لسداد الفواتير والدفع للمتاجر الإلكترونية والأفراد داخل وخارج دولة الكويت، بما في ذلك أوامر الدفع الدائمة والمدفوعات المراد تنفيذها مستقبلا.

وتم إصدار مسودة الإطار التنظيمي في عام 2025 بهدف توفير البنية التحتية المناسبة للقطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت من خلال تعزيز الشراكة بين البنوك وشركات التقنيات المالية لتطوير هذا القطاع وتعزيز خدماته المالية والنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التحول الرقمي بما يتماشى مع رؤية دولة الكويت 2035 "كويت جديدة".

والجدير بالذكر أن البنك المركزي وافق لأحد شركات التقنية المالية على اختبار الخدمات المصرفية المفتوحة تحت مظلة البيئة الرقابية التجريبية لدى بنك الكويت المركزي (ولوج) في مرحلة متوازية مع إعداد مسودة الإطار التنظيمي بهدف الاستفادة من نموذج العمل لدى إعداد التشريعات والمعايير الخاصة بالخدمات المصرفية المفتوحة.

وتعزيزًا لمبدأ الشفافية والمشاركة، طرح البنك المركزي مسودة الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة لاستطلاع الآراء وتلقي المقترحات حول الإطار التنظيمي تمهيدًا لإصداره بالشكل النهائي.

الخاتمة

في الختام، تعكس جهود بنك الكويت المركزي مدى التزامه بتسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المصرفي، من خلال تبني سياسات ومبادرات تهدف إلى تعزيز الابتكار، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير بيئة رقابية مرنة وآمنة. وقد شملت هذه الجهود تحديث الأطر الرقابية، وتبني نماذج عمل مصرفية مبتكرة، مع التركيز على الأمن السيبراني وحماية العملاء.

وقد ساهمت هذه المبادرات في تمكين البنوك من تقديم خدمات مصرفية رقمية آمنة وفعّالة، تلبي تطلعات المجتمع، وتدعم تحقيق أهداف الشمول المالي والنمو الاقتصادي المستدام، إلى جانب تعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواكبة التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا المالية. ويؤكد بنك الكويت المركزي، من خلال نهجه الاستباقي، على مواصلة جهوده في متابعة التطورات العالمية وتحديث الأطر التنظيمية، بما يضمن قطاعًا مصرفيًا رقميًا آمنًا ومستدامًا.

أبرز المستجدات الاقتصادية والمالية والمصرفية المحلية

في إطار متابعة بنك الكويت المركزي المستمرة لتطور أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية في الأسواق الدولية، والتطورات الجيوسياسية والسياسات التجارية العالمية وآثارها على الأوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أداء الاقتصاد المحلي، وفي ظل ما تفرضه هذه التطورات من ضرورة استجابة السياسات بحسب مقتضيات وظروف كل اقتصاد، وأخذًا في الاعتبار طبيعة اقتصادنا المحلي، قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3.75% بدلاً من 4.0% اعتبارًا من تاريخ 18 سبتمبر 2025. **ويُعتبر هذا السعر مناسبًا للأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية السائدة في المرحلة الراهنة محليًا وخارجيًا مع الأخذ بالاعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات الاقتصادية الأخرى ومنها سياسة الإنفاق العام في دفع عجلة النمو الاقتصادي.**

واتساقًا مع ما تقدّم، وضمن تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي، تُشير البيانات إلى تباطؤ معدل التضخم من 3.00% في يوليو 2024 ليصل إلى 2.39% في يوليو 2025، علاوة على استمرار الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية. وعلى صعيد تطور المؤشرات النقدية والمصرفية كما في نهاية أغسطس 2025، سجلت أرصدة ودائع المقيمين لدى الجهاز المصرفي نموًا سنويًا بنحو 4.9%، وقد شكلت ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي ما نسبته 94.7% من إجمالي ودائع القطاع الخاص. كما سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين نموًا سنويًا بنحو 7.7% في نهاية أغسطس 2025.

هذا ويواصل بنك الكويت المركزي التأكيد على نهجه المتدرج والمتوازن لتحقيق أهدافه الرامية إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. كما أكد البنك المركزي متابعته الحثيثة لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية على الصعيدين المحلي والعالمي، ورصده الدقيق لاتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية، وجاهزيته للتحرّك باستخدام مختلف الأدوات والإجراءات المناسبة لتعزيز الثقة في العملة الوطنية، وترسيخ البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في البلاد.

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT
T: +(965) 1814444 | P.O. Box: 526, Safat 13006, Kuwait
cbk@cbk.gov.kw | www.cbk.gov.kw
@centralbank_kw | Central Bank of Kuwait